

منتدى الإستدامة
تحت شعار

"الحوكمة و الاستدامة البيئية: الطرق والممارسات الفعالة"

المقام يوم ١٠ ديسمبر ٢٠٢٤ م .
على مسرح مكتبة الكويت الوطنية





حضرة صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت حفظة الله و رعااه.



سمو الشيخ صباح خالد الحمد الصباح ولي العهد حفظة الله و رعااه.



سمو الشيخ أحمد عبدالله الأحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء



معالي د. أمثال هادي الحويلة وزيرة الشؤون الاجتماعية و شؤون الاسرة و الطفولة

الفهرس

صفحة	الموضوع
٣	كلمات الافتتاح
٧	تمهيد
١١	أولا - محاور المنتدى
١٢	ثانيا - فعاليات المنتدى
٢٤	ثالثا - خلاصة الجلسات و التوصيات
٢٧	رابعا - تعريف بالمشاركين و اللجنة التحضيرية
٣١	خامسا - الخاتمة

” طموحاتها في التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة وبناء مستقبل أكثر ازدهاراً واستدامة.”

من كلمة حضرة صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظة الله و رعااه.

كلمات حفل الافتتاح

ممثلته عن معالي د. أمثال هادي الحويلة وزيرة الشؤون الاجتماعية يسعدني افتتاح اعمال منتدى الاستدامة الذي تقيمه جمعية الشفافية الكويتية تحت شعار " الحوكمة و الاستدامة البيئية: الطرق والممارسات الفعّالة ". بمشاركة العديد من المنظمات المتميزة في مجال تعزيز الشفافية والنزاهة و الحكم الرشيد ، و نخبة من الأكاديميين و الخبراء المحليين و الدوليين.



السيدات و السادة الحضور ،،، بعزيمة قوية، وطموحات كبيرة تمضي دولة الكويت إلى تحقيق غاياتها التنموية، والإنسانية، مستمدة رؤيتها، ورسالتها من توجهات القيادة الرشيدة، بأن تكون دولة الكويت نموذجًا ناجحًا، ورائدًا في العالم على الأصعدة كافة ، ونحن في وزارة الشؤون الاجتماعية نسعى إلى تعزيز دورنا في التنمية المستدامة ، و تكريس جهودنا للمحافظة على مواردها، والالتزام بأفضل المعايير، والممارسات، و دعم كافة المبادرات، والبرامج التي ترفع من كفاءة استثمار هذه الموارد ، فالاستدامة البيئية تعد مفهومًا أساسيًا في السياق البيئي الحديث، حيث يتعلق الأمر بالحفاظ على التوازن البيئي والمحافظة على الموارد الطبيعية للأجيال الحالية والمستقبلية. و يتضمن هذا المفهوم العديد من الجوانب الهامة التي تساهم في ضمان استمرارية الحياة على كوكب الأرض بطريقة ثرية ومتوازنة.

و مما لا شك فيه أن تحقيق الاستدامة البيئية يتطلب وضع استراتيجية وطنية طموحة و فعّالة بمجهود تشاركي بين كافة القطاعات أدواتها الشفافية و الاستجابة و التشاركية .
و لعل هذا المنتدى يكون باكورة لتضافر الجهود الحكومية و القطاع الخاص و المجتمع المدني لتسليط الضوء على أهم الخطوات الواجب اتباعها و تشخيص للحالة الكويتية و استعراض اهم النجاحات الوطنية و الدولية .

ختامًا ..لا يفوتني أن أرحب بضيوف المنتدى في بلدهم الثاني الكويت ، و شاكرة لجمعية الشفافية الكويتية على جهد التنظيم و كذلك للسادة الرعاة على دعم هذا المنتدى و العمل على انجاح آمله للمنتدى و المشاركين فيه بالتوفيق و النجاح و تحقيق الاهداف المرجوة .

هبه الشمري
وكيل وزارة الشؤون بالإنابة

دأبت جمعية الشفافية الكويتية على اقامت منتداهما السنوية في محاولة لتسليط الضوء على اهم القضايا الوطنية التي من شأنها ان تساهم بشكل فعلي و جاد في عملية التنمية و البناء ، و لقد خصصنا هذا المنتدى لمناقشة " الاستدامة البيئية " و هي أحد المواضيع المهمة و المرتبطة بشكل رئيسي حول نظرتنا الشاملة في التعاطي مع مواردنا الطبيعية و المحافظة عليها .



ان مبادئ الاستدامة ليست مجرد مفاهيم نظرية، بل هي مبادئ عملية تحدد كيفية تفكيرنا وتصرفنا في حياتنا اليومية وفي تشكيل مجتمعاتنا ، و تعتمد على فهمنا لضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية والحفاظ على التوازن بين متطلبات الجيل الحالي واحتياجات أجيال المستقبل ، و عن ضرورة توفير الحماية للبيئة والحفاظ على التنوع البيولوجي وتقليل الانبعاثات الضارة للحفاظ على صحة الكوكب ومستقبل الحياة عليه ، كما يجب أن تكون الاقصاديات مستدامة، حيث يتم توجيه النمو الاقتصادي بشكل يحقق الازدهار للجميع دون الإضرار بالبيئة والموارد الطبيعية.

يهدف هذا المنتدى الى تقديم تحليل شامل لمتخذ القرار لمدى اهمية تطبيع قواعد الحوكمة على كافة مؤسسات الدولة من خلال استعراض اهم التجارب المحلية و الدولية الناجحة ، كما يركز على نقاط التطوير المطلوبة و المرتبطة بالمتطلبات المؤسسية و التشريعية التي تستوجب تعزيز قدرات القطاع العام على تأدية دورة في النهوض بخطط التنمية المستدامة و اشراك الشباب في تلك الخطط . و من هذا المنطلق تهدف جمعية الشفافية الكويتية من خلال هذا المؤتمر الى تقديم الرأي و التجارب الناجحة لدفع و مساعدة متخذ القرار الى وضع استراتيجية وطنية طموحة و فعّالة تعني بالبيئة بما يتناسب مع المعايير الدولية .

لا يفوتني الاشارة الى تضامننا مع الاحتفالية الأممية باليوم العالمي لمكافحة الفساد و التي وافقت التاسع من ديسمبر و كذلك اليوم العالمي لحقوق الانسان و التي تتصادف مع يومنا هذا ، كما اتوجه بالشكر لمعالي وزير الشؤون الاجتماعية على رعايتها الكريمة لهذا المنتدى و الذي يجسد الشراكة الحقيقية بين الحكومة و المجتمع المدني و كذلك جزيل الشكر للسادة في بيت التمويل الكويتي الشريك الاستراتيجي لهذا المنتدى و السادة في شركة الاتصالات الوطنية STC على رعايتهم لهذا المنتدى ، أملا لجميع المشاركين بالتوفيق و النجاح .

حفظ الله الكويت و اميرها و شعبها من كل مكروه

ماجد مفرج المطيري
رئيس مجلس الإدارة

تسعدنا اليوم المشاركة في منتدى الاستدامة الذي تنظمه جمعية الشفافية الكويتية، انطلاقاً من الدور الرائد لبيت التمويل الكويتي في دعم جهود الاستدامة واستراتيجيته التي تهدف إلى التواجد في مثل هذه الملتقيات المهمة لبناء مستقبل أكثر استدامة.



وانطلاقاً من هذه الاستراتيجية، يسعى بيتك جاهداً نحو مستقبل مستدام من خلال مجموعة واسعة من المبادرات المختلفة، منها التوسع في الخدمات المصرفية الرقمية والشمول المالي، وإطلاق تقارير الاستدامة والبصمة الكربونية، وتوفير منتجات تمويل أخضر وصكوك خضراء، بالإضافة إلى دعم مبادرات الأمم المتحدة في التنمية المستدامة، وبناء بنية تحتية صديقة للبيئة، وتدريب الكوادر البشرية. ويساهم "بيتك" في تحقيق التنمية المستدامة من خلال شراكات مع مؤسسات محلية ودولية رائدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والهيئة العامة للبيئة والمركز العلمي. وتشمل مبادراته في هذا الصدد حملة "Keep it Green" وغيرها من المشاريع البيئية والاجتماعية. وشارك "بيتك" مؤخراً في المؤتمر السادس عشر للأطراف (COP16) في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD) في الرياض، لمناقشة الجهود العالمية لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي. أخيراً، يسعدني القول إن جهودنا المبذولة في الاستدامة تكللت بإنجازات وجوائز وتقديرات عالمية، منها حصولنا على تقييم "A" على مؤشر مورغن ستانلي كابيتال إنترناشيونال الخاص بالمعايير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وإدراج "بيتك" على مؤشر الاستدامة العالمي (فوتسي 4 جود) للأسواق الناشئة، والحصول على جائزة أفضل بنك في التمويل المستدام على مستوى الكويت من مجلة "غلوبل فايننس".

عبدالله السيف

مدير أول خدمات مركز العلاقات العامة والتواصل الاجتماعي
بيت التمويل الكويتي (بيتك)

خلال العام 2024 ركزت stc على تنفيذ مبادرات تعزز التزام الشركة بالاستدامة عبر ركائز لدعم البيئة والمجتمع والحوكمة ESG. و تماشياً مع برنامج و رؤية stc الاستراتيجية للاستدامة بعنوان ”خطى صغيرة، لإنجازات كبيرة“ نفذت stc سلسلة من المبادرات مع التركيز على زيادة الوعي وتبني ممارسات مستدامة طويلة المدى التي من شأنها أن تترك أثراً إيجابياً للأجيال القادمة.



في إطار التزامنا المستمر بالشفافية و الانجاز، أطلقت stc الكويت اول تقرير مستقل للاستدامة عن عام 2023 حيث يعكس هذا الانجاز علامة فارقة تعكس حرصنا على دمج الممارسات المستدامة في جميع جوانب اعمالنا مع التركيز على اضافة القيمة لجميع شركائنا. الجدير بالذكر ان مجموعة stc تعتبر من الرواد في مجال الاستدامة ودأبت على إطلاق العديد من البرامج و المبادرات في ابعاد التنمية المستدامة الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية.

وتسعى الشركة بشكل فعال الى زيادة الوعي حول أهمية تطبيق مفهوم الاستدامة الذي يشمل مبادرات طويلة المدى تهدف إلى خلق قيمة اضافية للجميع - بمن فيهم الأطراف ذوي العلاقة، من عملاء وموظفين ومساهمين والمستثمرين وكذلك المجتمعات التي تتعامل معها الشركة. و أننا في stc نلتزم بالاستدامة كركيزة أساسية في استراتيجيتنا، حيث نسعى إلى أن تكون ثقافة الاستدامة في قلب عملياتنا ونبض مستقبلنا. ومن هذا المنطلق حرص مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية في stc على وضع الخطوط العريضة لملاحم العمل المستدام داخل مؤسستنا، وعلى متابعة تنفيذ هذه الاستراتيجية على أرض الواقع.

لقد عملت stc بشكل وثيق مع الهيئات الحكومية والتنظيمية لضمان الامتثال لأعلى معايير الحوكمة، وتعزيز الشفافية والمساءلة وممارسات العمل الأخلاقية في عملياتها. ومن خلال هذا النهج الشامل، تسعى stc من خلال رؤية طويلة المدى لدمج الاستدامة في كل جانب من جوانب أعمالها، مما يخلق تأثيراً إيجابياً ودائماً على المجتمع والبيئة لا سيما وان هذا الموضوع ينسجم مع رؤية كويت جديدة 2035

أحمد النويبت
مدير العلاقات العامة و التواصل الاجتماعي
شركة stc

تمهيد

يعد منتدى الاستدامة، الذي نظّمته جمعية الشفافية الكويتية تحت شعار "الحوكمة والاستدامة البيئية: الطرق والممارسات الفعّالة"، والذي أقيم في 10 ديسمبر 2024 على مسرح مكتبة الكويت الوطنية، حدثًا محوريًا في إطار تعزيز الشفافية والنزاهة وحوكمة الاستدامة في المنطقة. وقد حظي المنتدى برعاية معالي د. أمثال الحويلة، وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة، وبمشاركة ودعم من مؤسسات رائدة مثل بيت التمويل الكويتي (KFH) وشركة الاتصالات الكويتية (stc) يمثل المنتدى منصة متميزة تجمع بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، بهدف تعزيز مفاهيم الشفافية والتنمية المستدامة، ودعم المبادرات البيئية من خلال تبادل الأفكار والرؤى مع مجموعة واسعة من الأكاديميين والخبراء المحليين والدوليين.

تمكن المنتدى من تفعيل النقاشات المعمقة حول الحوكمة البيئية، حيث تم استضافة مجموعة من الخبراء والمختصين في مجالات متعددة. تركزت النقاشات حول دور الاستدامة البيئية كأحد العوامل الرئيسية في تحقيق التنمية المستدامة، وضرورة تكامل الجهود المحلية والعالمية لمواجهة التحديات البيئية المتزايدة، مع التأكيد على أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في هذا السياق لضمان المساءلة، الشفافية، والمشاركة الفعّالة.

الاستدامة البيئية كمفهوم أساسي في إطار الحوكمة

تجسد الاستدامة البيئية أحد الركائز الأساسية التي تستند إليها خطط التنمية المستدامة، وهي تشمل مجموعة من السياسات والأنشطة الهادفة إلى تحقيق توازن بين احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية. في هذا السياق، يعتبر المنتدى أن حماية البيئة ليست مجرد هدف تقني بل مسؤولية مجتمعية تتطلب تضافر الجهود على جميع الأصعدة. يرتبط مفهوم الاستدامة البيئية بشكل وثيق بالموارد الطبيعية كالأراضي والمياه والطاقة والهواء، وتعدّ هذه الموارد الأساسية مفتاحًا لاستمرارية الحياة على كوكب الأرض. ومن خلال تطبيق مبادئ الحوكمة، مثل الشفافية في إدارة الموارد، والمشاركة الفعّالة في اتخاذ القرارات، يمكن الحفاظ على استدامة هذه الموارد وتجنب استنفادها، مما يساهم في تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون التأثير على حقوق الأجيال القادمة.

التركيز على أهداف التنمية المستدامة (SDGs) وتطبيق الحوكمة البيئية

ركز المنتدى على فهم أعمق للارتباط بين الاستدامة البيئية وأهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي وضعتها الأمم المتحدة. وقد تم التأكيد على الأهداف البيئية الرئيسية التي تشكل حجر الزاوية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، مع تضمين مبادئ الحوكمة في تحقيق هذه الأهداف لضمان استدامتها في هذا السياق:

- تم تسليط الضوء على تداعيات التغير المناخي الذي يشكل تهديدًا كبيرًا للأنظمة البيئية والاقتصادات العالمية. أبرز المشاركون ضرورة تطوير استراتيجيات فعّالة للتكيف مع التغيرات المناخية، مثل تقليل الانبعاثات الكربونية، وتبني تقنيات الطاقة المتجددة، وتعزيز استراتيجيات تخفيف آثار الكوارث البيئية. تم التأكيد على أهمية وضع خطط استراتيجية وطنية لمواجهة هذه التحديات، مع ضرورة تكامل جهود القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، مع الالتزام بمبادئ الحوكمة مثل الشفافية والمساءلة في تنفيذ السياسات المناخية.

- تضمن المنتدى نقاشات حول كيفية مواجهة الضغوط البشرية على النظم البيئية، مثل التصحر واستخراج الموارد الطبيعية بشكل مفرط. تم التأكيد على أهمية تعزيز السياسات البيئية لحماية التنوع البيولوجي، بما يتماشى مع تطبيق مبادئ الحوكمة البيئية التي تضمن رقابة فعّالة على استخدام الموارد الطبيعية وتحقيق العدالة البيئية بين الأجيال الحالية والمستقبلية.

- ناقش المنتدى الحاجة الملحة لضمان الوصول العادل إلى المياه النظيفة والصرف الصحي، وهي قضايا تؤثر بشكل مباشر على صحة الإنسان وجودة الحياة. تم التركيز على أهمية تطبيق حلول مستدامة لإدارة الموارد المائية وحمايتها من التلوث، مع التأكيد على ضرورة تطبيق الشفافية والمساءلة في إدارة المياه، وتعزيز التعاون بين مختلف الأطراف المعنية لضمان الاستفادة العادلة من الموارد المائية.

- تم التأكيد على أهمية التحول إلى مصادر طاقة نظيفة ومتجددة كعنصر أساسي لتحقيق الاستدامة البيئية. تناول المشاركون دور التكنولوجيا في إنتاج الطاقة المستدامة، مع التركيز على أهمية استثمار الكويت في مصادر الطاقة المتجددة وتطوير حلول مبتكرة لتقليل انبعاثات الكربون. في هذا السياق، تم التأكيد على ضرورة أن تراعي السياسات المتعلقة بالطاقة مبادئ الحوكمة مثل الشفافية في تخصيص الموارد، والمساواة في توزيع المنافع.

- تم التطرق إلى ضرورة تحسين تخطيط المدن لتكون أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات المناخية. تم التأكيد على أهمية تحسين البنية التحتية للمدن من خلال طول مبتكرة في مجال النقل المستدام، إدارة النفايات، وزيادة المساحات الخضراء. كما تم التركيز على أهمية توفير بيئة حضرية تراعي صحة الإنسان وتحسن نوعية الحياة. كما تم التأكيد على تطبيق مبادئ الحوكمة في تخطيط المدن لضمان المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات الحضرية.

- تم التأكيد على ضرورة تغيير الأنماط الاستهلاكية في المجتمع، والتي تُشكل ضغطًا كبيرًا على الموارد الطبيعية. دعا المشاركون إلى ضرورة تطبيق سياسات للحد من الهدر في الغذاء، وترشيد استهلاك الموارد، وتعزيز الاستهلاك المسؤول من خلال توفير التعليم والتوعية. في هذا السياق، تم التأكيد على أن تطبيق مبادئ الحوكمة يتطلب تعزيز المساءلة في السياسات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج، مع تشجيع الأنماط المستدامة.

أهمية الاستراتيجية الوطنية للاستدامة البيئية في إطار الحوكمة

أحد أهم النقاط التي أُثيرت في المنتدى هي ضرورة وضع استراتيجية وطنية طموحة وفعّالة لتحقيق الاستدامة البيئية في الكويت. تم التأكيد على أن هذه الاستراتيجية يجب أن تكون شاملة ومرنة، بحيث تتضمن حلولًا مبتكرة تتوافق مع التحديات البيئية المحلية والعالمية. كما ينبغي أن تستند إلى التعاون المشترك بين مختلف الجهات الحكومية، القطاع الخاص، المجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية، من خلال تشكيل لجان مشتركة لتطوير وتنفيذ السياسات البيئية، مع ضمان تطبيق مبادئ الحوكمة مثل الشفافية، والمشاركة المجتمعية، والمساءلة في جميع مراحل تنفيذ هذه الاستراتيجيات.

الابتكار والتقنيات الحديثة كدعائم لتحقيق استدامة بيئية

أكد المنتدى على أهمية الابتكار واستخدام التقنيات الحديثة في تحقيق الاستدامة البيئية. يعتبر تطوير تقنيات جديدة مثل الطاقة المتجددة، تقنيات إدارة النفايات، واستخدام الذكاء الاصطناعي في مراقبة البيئة، أحد الحلول الفعّالة لمواجهة التحديات البيئية. كما تم التأكيد على ضرورة تبني سياسات تدعم الابتكار في مجالات الصناعة والبنية التحتية بما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. تم التأكيد على ضرورة تضمين مبادئ الحوكمة في هذا المجال لضمان تحقيق هذه الابتكارات بشكل مسؤول ومستدام.

التعاون بين القطاعات لتحقيق استدامة بيئية شاملة

شدد المشاركون على أهمية تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، إلى جانب إشراك المجتمع المدني في عملية صياغة وتنفيذ السياسات البيئية. كما تم التأكيد على ضرورة الاستثمار في البحث العلمي والتقني في مجالات الاستدامة البيئية، بما في ذلك تطوير البنية التحتية للمجتمعات المستدامة، وتعزيز الصناعات الخضراء. وتم التأكيد على أن الحوكمة الفعّالة تتطلب التنسيق بين هذه القطاعات المختلفة لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع المحافظة على الشفافية والمساءلة في تطبيق السياسات البيئية.

ختامًا، دعا المنتدى إلى ضرورة تحسين القوانين والأنظمة البيئية المحلية، وتحقيق استجابة منسقة وفعّالة للتحديات البيئية، بما يتماشى مع الأهداف العالمية للتنمية المستدامة. كما تم التأكيد على ضرورة تحسين آليات الحوكمة البيئية المحلية لضمان تحقيق هذه الأهداف بشكل شفاف ومستدام، مع إشراك كافة الأطراف المعنية لضمان تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة.

الهدف العام:

تحسين مستوى الإدارة العامة في دولة الكويت بما يتناسب مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة و وضع استراتيجيّة طموحة و فعّالة بمجهود تشاركي بين كافة القطاعات من خلال تطبيق أدوات و مفاهيم الحوكمة في القطاع العام و الخاص.

الأهداف الفرعية

1. تكوين فريق من الخبراء و المهتمين للعمل على تهيئة البيئة التشريعية المناسبة للاستدامة.
2. صياغة فكر وطني داعم لأهمية الاستراتيجية الوطنية للاستدامة البيئية في كافة القطاعات.
3. نقل التجارب الدولية الناجحة في البناء والشراكة للتنمية.
4. تقديم أوراق علمية متخصصة في موضوع المنتدى تناسب والواقع الإقليمي.
5. تعزيز شراكة المجتمع المدني و الحكومة و القطاع الخاص لتحقيق اهداف المنتدى .

محاوَر الممتدَى

المحور الأول الإدارة البيئية والقوانين والتشريعات المنظمة

تطرق هذا المحور الي تقييم التشريعات الوطنية لتشجيع الاستدامة البيئية و مدى مراعاة الأثر البيئي للحدّ من انبعاثات الكربون ، و ختاماً التطرق الى دور الاعلام البيئي في التوعية الإيجابية للمجتمع.

المحور الثاني الطاقة المتجددة مستقبل أكثر أماناً

في حين ناقش هذا المحور مدى أهمية إقرار الاستراتيجية الوطنية لتنويع مصادر الدخل. و ضرورة التركيز على توسيع نطاق الطاقة النظيفة و دعم الحلول المبتكرة من خلال ريادة الأعمال و منظمات المجتمع المدني و التركيز على اسهامات التكنولوجيا الحديثة على البيئة.

المحور الثالث نجاحات القطاع الخاص وأثرها على الاقتصاد المحلي.

في حين أستعرض المشاركون في النقاش في هذا المحور حول دور القطاع الخاص في تحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) و مدى اسهامها في التحول إلى الاقتصاد الأخضر وتعزيز العمل المناخي والطاقة المستدامة و كذلك التطرق الي السبل الحديثة في مراعاة البصمة البيئية .

فعاليات المنتدى

في إطار سعي دولة الكويت لتحقيق تنمية مستدامة تراعي البيئة وتواكب التحديات المستقبلية، نظمت جمعية الشفافية الكويتية يوم الثلاثاء الموافق 10 ديسمبر 2024 بمكتبة الكويت الوطنية فعالية تحت عنوان «**الحوكمة والاستدامة البيئية: الطرق والممارسات الفعالة**»، برعاية معالي وزيرة الشؤون الاجتماعية، **الدكتورة أمثال الحويلة**، وقد جمعت الفعالية عدداً من الخبراء والمتخصصين في مجالات البيئة، الاقتصاد، والتكنولوجيا، بهدف استعراض الآليات الفعالة التي يمكن من خلالها تعزيز الاستدامة البيئية على المستوى الوطني، والعمل على تطبيق أفضل الممارسات التي تضمن استدامة الموارد الطبيعية في المستقبل.

المفهوم والتوجهات الأساسية للاستدامة البيئية

افتتحت الفعالية بمدخل من ممثلة وزيرة الشؤون الاجتماعية **الدكتورة أمثال الحويلة**، الوكيل المساعد لقطاع الشؤون القانونية بالوزارة بالتكليف هبة الشمري، حيث شددت على أن الاستدامة البيئية لم تعد خياراً بل أصبحت ضرورة ملحة.



وتابعت أن الاستدامة البيئية تتطلب حماية الموارد الطبيعية، الأمر الذي لا يتحقق إلا من خلال الالتزام بأفضل المعايير والممارسات المتعارف عليها دولياً. كما أكدت على أن التحديات البيئية لا تقتصر على القطاع الحكومي فقط، بل تستدعي تكاتف جهود القطاع الخاص، الذي يعد عنصراً أساسياً في تنفيذ استراتيجية وطنية فعالة لتعزيز مفاهيم الاقتصاد الأخضر، والتحول الرقمي، والمباني الصديقة للبيئة.

وقد أثارَت ممثلة الوزارة قضية التعاون بين القطاعين العام والخاص، مؤكدة أن تحقيق الاستدامة البيئية في الكويت يتطلب وضع استراتيجية شاملة تتضمن جميع الفئات المجتمعية، ولا سيما أن التوجه نحو الاقتصاد الأخضر لا يشمل فقط قطاع الطاقة بل يتعداه إلى مجالات متعددة مثل النقل، البناء، الزراعة، والصناعات الخضراء. وهذا يستدعي بالضرورة مواكبة التطور التكنولوجي الذي يتيح استخدام الحلول المبتكرة للتعامل مع التحديات البيئية.

دور وزارة الشؤون الاجتماعية في تعزيز الاستدامة

من جانبها، أوضحت ممثلة وزيرة الشؤون الاجتماعية، الوكيله المساعدة لقطاع الشؤون القانونية في الوزارة، هبة الشمري، أن الكويت تسير بخطى ثابتة نحو تحقيق غاياتها التنموية والإنسانية، وفقاً لرؤية القيادة الرشيدة التي تضع الاستدامة البيئية في صميم أولوياتها. وأضافت أن الوزارة تعمل على تعزيز دورها في التنمية المستدامة من خلال تنظيم ورش عمل، ومؤتمرات، ودعم المبادرات التي تهدف إلى تحسين استثمار الموارد الطبيعية، مع الالتزام بأعلى المعايير البيئية العالمية.

وأشارت هبة الشمري إلى أن الوزارة تسعى إلى تعزيز ثقافة الاستدامة البيئية بين أفراد المجتمع، وتحفيزهم على المشاركة الفاعلة في الحفاظ على البيئة، بالتوازي مع تنفيذ مشاريع تهدف إلى تعزيز هذه المفاهيم من خلال التشريعات الوطنية. وعبرت عن أهمية تطوير التشريعات البيئية لتتماشى مع التغيرات البيئية العالمية وتلبية المتطلبات المتزايدة لمستقبل مستدام.

أهمية التحليل الشامل للقرارات وتفعيل الحوكمة

في حديثه، أكد رئيس مجلس إدارة جمعية الشفافية، ماجد المطيري، أن الجمعية دأبت على إقامة المنتدى السنوي لتسليط الضوء على القضايا الوطنية، واختيار هذا العام لموضوع "الاستدامة البيئية" لا يأتي من فراغ بل بناءً على الحاجة الملحة لتطبيق ممارسات مستدامة في جميع المجالات. وأوضح أن الاستدامة البيئية ليست مجرد مفاهيم نظرية بل ممارسات عملية تتطلب تنفيذ استراتيجيات طويلة الأمد. وشدد على ضرورة وجود تحليل شامل للقرارات السياسية والاقتصادية المتعلقة بالبيئة، وهو ما يعزز من دور الحوكمة في تحديد المسؤوليات وضمان تنفيذ المشاريع البيئية بنجاح.

وأوصى المطيري بضرورة التعاون بين جميع الجهات المعنية، بما في ذلك الحكومات، الشركات، والمنظمات غير الحكومية، لضمان تفعيل وتطبيق المبادئ البيئية من خلال قوانين وتشريعات شفافة وقوية، كما شدد على أهمية دعم دور القطاع الخاص في تقديم حلول مبتكرة تسهم في تحقيق الاستدامة البيئية. في إطار مكمّل لهذه المداخل، تحدث السيد عبدالله السيف، المدير التنفيذي لمركز العلاقات العامة في بيت التمويل الكويتي، معرباً عن التزام البنك بدعم التنمية المستدامة، مشيراً إلى أن بيئة الأعمال في الكويت بحاجة إلى مواكبة التطورات العالمية التي تشهدها مختلف القطاعات. وأكد السيف أن بيت التمويل الكويتي، بصفته مؤسسة مالية رائدة، يسعى جاهداً لتحقيق مستقبل مستدام من خلال تقديم خدمات مصرفية رقمية متطورة، وكذلك توفير منتجات التمويل الأخضر التي تهدف إلى تمويل المشاريع الصديقة للبيئة التي تساهم في التقليل من التلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية.

كما تحدث السيف عن دور بيت التمويل الكويتي في بناء بنية تحتية صديقة للبيئة، حيث ذكر أن البنك يولي اهتمامًا خاصًا في الاستثمار في المشاريع التي تعتمد على الابتكار التكنولوجي، ويعزز من تحقيق الاستدامة من خلال دعم المباني والمرافق الخضراء. وعلاوة على ذلك، أشار السيف إلى المبادرة الرائدة "Keep it Green"، وهي جزء من جهود البنك المتواصلة لتعزيز الوعي البيئي، كما أكد أن البنك يشارك بنشاط في المؤتمرات العالمية المتعلقة بالتغير المناخي مثل مؤتمر الأطراف (COP) في الرياض. وأوضح السيف أن هذه المبادرات لا تقتصر على الدعم المعنوي فقط، بل تشمل رؤية مستقبلية تتضمن استثمارات حقيقية على أرض الواقع لتحقيق تأثيرًا ملموسًا في الاقتصاد الوطني، مما يساهم في دفع عجلة التحول نحو الاستدامة.

في السياق ذاته، أكد السيد أحمد النويبت، مدير العلاقات العامة والتواصل الاجتماعي في شركة stc، أن الملتقى يمثل منصة مهمة نحو تعزيز التحول إلى الاقتصاد الأخضر. وأوضح أن شركته، باعتبارها رائدة في التحول الرقمي، تتماشى مع رؤية الكويت 2035، التي تهدف إلى تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري عالمي مع التركيز على تحقيق الاستدامة البيئية. وأكد النويبت أن stc تلعب دورًا رئيسيًا في هذا التحول، ليس فقط من خلال توفير حلول تكنولوجية مبتكرة، ولكن أيضًا من خلال تطبيق معايير الاستدامة البيئية في عملياتها اليومية، مما يساهم في تقليل البصمة الكربونية للشركة.

من خلال هذه المداخلات، تبين أن التحول نحو الاستدامة البيئية يتطلب تعاونًا بين جميع الأطراف المعنية من الحكومة إلى القطاع الخاص والمجتمع المدني. وكما يظهر من خلال مشاركات بيت التمويل الكويتي وSTC، فإن الاستدامة البيئية لا تقتصر على المبادرات الصغيرة أو الفرضيات النظرية، بل يجب أن تتحول إلى سياسات وإجراءات ملموسة يمكن أن تحقق نتائج إيجابية تساهم في حماية البيئة وتحقيق مستقبل أكثر استدامة.

الإدارة البيئية والقوانين والتشريعات المنظمة.

الجلسة الأولى



وجدان العقاب

رئيس مجلس إدارة الجمعية
الكويتية لحماية البيئة.



د. شوقي منصور

أستاذ مشارك، قسم الجغرافيا،
كلية العلوم الاجتماعية، جامعة
الكويت.



د. حسين بن طفلة

مدير إدارة شرطة البيئة سابقا
و المحامي امام محكمة
الدستورية والتمييز



**رئيس الجلسة :
فهد الناصر**

رئيس مجلس إدارة الجمعية
الكويتية للدفاع عن المال العام

في الجلسة الأولى من المنتدى، التي أدارها رئيس جمعية الدفاع عن المال العام السيد فهد الناصر، تم تسليط الضوء على دور الإعلام البيئي في رفع الوعي بمفاهيم الاستدامة البيئية في الكويت. حيث أكدت رئيسة الجمعية الكويتية لحماية البيئة، الدكتورة وجدان العقاب، على أهمية استخدام الإعلام كأداة فعّالة لنشر الوعي البيئي وتوثيق الحياة الفطرية في الكويت، وذلك عبر تقنيات متقدمة تُسهم في توثيق التنوع البيولوجي المحلي. وأضافت العقاب أن نجاح الاستدامة البيئية في المجتمع لا يتوقف على نشر المعلومات البيئية فحسب، بل يتطلب أيضا غرس مفهوم المواطنة البيئية لدى الأفراد وتوعيتهم بالقوانين البيئية التي تساهم في حماية موارد البلاد. وتناولت العقاب دور الجمعيات البيئية في توجيه المجتمع نحو سلوكيات مستدامة.

من جهة أخرى، تحدث المحامي الدكتور حسين بن طفلة عن أحد أبرز التحديات التي تواجه الاستدامة البيئية في الكويت، والمتمثل في البطء الشديد في التقاضي البيئي. وأشار إلى أن السبب وراء ذلك يعود إلى غياب المحامين المتخصصين في القضايا البيئية، وهو الأمر الذي يختلف عن الكثير من الدول المتقدمة مثل أوروبا وأفريقيا وشرق آسيا، حيث يوجد هناك محامون متخصصون في هذا المجال.

وأكد بن طفلة أن هذه الفجوة القانونية تحتاج إلى معالجة عاجلة من أجل ضمان استمرارية عمليات التقاضي البيئي ودوران عجلة القانون بسرعة، وذلك من خلال تأهيل محامين متخصصين في هذا المجال. كما شدد على ضرورة تطوير التشريعات البيئية في الكويت لتواكب التطورات الدولية وتحقيق الأهداف البيئية المستدامة.

في ذات الجلسة، عرض الأستاذ المشارك من قسم الجغرافيا في جامعة الكويت، الدكتور شوقي منصور، دراسة علمية بعنوان "الفضاءات الخضراء في البيئة السكنية الكويتية وانعكاساتها على التوازن الإيكولوجي". اعتمد الدكتور منصور في دراسته على صور الأقمار الصناعية لعام 2024 لتحليل المساحات الخضراء في الكويت، وكيفية تأثيرها على درجات الحرارة والتوازن البيئي بشكل عام. وأشار إلى أن التوازن بين عناصر الطبيعة له تأثير مباشر على جودة الحياة والصحة العامة للسكان، مؤكداً على أهمية أن لا يقل نصيب الفرد من المساحات الخضراء عن 9 متر مربع. ولفت إلى أن توفير الفضاءات الخضراء في البيئة السكنية يمثل ركيزة أساسية للحفاظ على الصحة العامة والبيئة المستدامة في المستقبل.



الطاقة المتجددة مستقبل أكثر أمانًا

الجلسة الثانية



د. بدرية الهليلي

معهد الكويت للأبحاث العلمية



مشاري العبد الجليل

رئيس الجمعية الاقتصادية
الكويتية .



د. زياد النكت

الممثل المقيم لمجموعة
البنك الدولي في دولتي
الكويت وقطر.



د. اميرة الحسن

رئيس بعثة برنامج الأمم
المتحدة للمستوطنات البشرية
موئل الخليج و الكويت.



رئيس الجلسة :
كندة حتر

المستشار الإقليمي لمنظمة
الشفافية الدولية

في الجلسة الثانية، التي أدارتها المستشارة الإقليمية لمنظمة الشفافية الدولية، كندة حتر، تم مناقشة التحديات التي تواجه الدول في الانتقال إلى الطاقة المتجددة. أكدت حتر أن هذه التحديات تتطلب تخطيطًا استراتيجيًا طويل الأمد، بالإضافة إلى إشراك المجتمع المدني في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالطاقة المتجددة. وأشارت إلى أن الدول بحاجة إلى وضع استراتيجيات متكاملة لتسريع هذا التحول، وذلك من خلال التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

من جانبها، تناولت رئيسة بعثة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الدكتورة أميرة الحسن، موضوع "مدن المستقبل"، مؤكدة أن هذه المدن يجب أن تكون قادرة على الاستجابة للزيادة السكانية والضغط البيئية الناتجة عنها. وأوضحت أن المدن المستقبلية ستواجه تحديات عدة، بما في ذلك التحديات المرتبطة بتقنيات المعلومات والاتصالات المتطورة. ولذلك، أكدت على ضرورة الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتوفير حلول مبتكرة وفعّالة لهذا التحول.

وفي هذا السياق، تناول الممثل المقيم لمجموعة البنك الدولي في الكويت وقطر، الدكتور زياد النكت، أهمية النفط كجزء من سلة الطاقة العالمية. ورغم أهمية النفط، أكد النكت أن الكويت يجب أن تغتني الفرصة للتحوّل نحو الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة. وأشار إلى أن الكويت يمكنها أن تلعب دورًا محوريًا في تصدير الطاقة المتجددة إلى الدول ذات الكثافة السكانية العالية، مما يساهم في تقليل اعتمادها على النفط ويوفر فرص عمل جديدة.

أما رئيس الجمعية الاقتصادية الكويتية، السيد مشاري العبدالجليل، فقد أكد على التحديات التي يواجهها الاقتصاد الكويتي، خاصة في ظل اعتماد 80% من المواطنين على القطاع الحكومي و90% من إيرادات الدولة على النفط. وأوضح أن الكويت بحاجة إلى تنويع مصادر دخلها وتعزيز استثماراتها في الطاقة المتجددة، وذلك في إطار التحوّل نحو الاقتصاد الأخضر. من جانبها، أشارت الباحثة العلمية في معهد الكويت للأبحاث العلمية، الدكتورة بدرية الهليلي، إلى أهمية ابتكار حلول جديدة لمواجهة تحديات الاستدامة، مشيرة إلى ضرورة تحديد حجم السوق وتوظيف الكوادر البشرية المحلية في هذه المشاريع. ولفتت إلى أن الاستفادة من العناصر الوطنية يمثل ركيزة أساسية لنجاح المشاريع البيئية والتنموية.



نجاحات القطاع الخاص في تبني مفهوم الاستدامة، وأثرها على الاقتصاد المحلي

الجلسة الثالثة



شيماء بن حسين

رئيسة الجمعية الكويتية
للمشروعات الصغيرة
والمتوسطة



نوال الهاجري

مستشار حوكمة وناشطة في
مجال المعايير البيئية
والاجتماعية والحوكمة (ESG).



دانة الجاسم

مدير عام العلاقات المؤسسية
شركة الاتصالات الكويتية STC.



محمد سالم العرييد

المدير التنفيذي للحكومة
والاستدامة في بيت التمويل
الكويتي.



رئيس الجلسة :
د. بيار سعادة

المنسق الإقليمي لمنظمة
انشر ما تدفع

في الجلسة الثالثة، التي أدارها المنسق الإقليمي لمنظمة "انشر ما تدفع"، تم التطرق إلى دور القطاع الخاص في دعم رؤية الكويت 2035 وتحقيق أهداف الاستدامة.

حيث أكد المدير التنفيذي للحكومة والاستدامة في بيت التمويل الكويتي، محمد العرييد، على التزام المؤسسة الكبيرة في دعم التنمية المستدامة، مشيراً إلى أن بيت التمويل الكويتي يعد من أبرز الداعمين لرؤية الكويت 2035. ولفت العرييد إلى أن البنك يولي اهتماماً بالغاً بتطبيق معايير الاستدامة البيئية، ويعمل على إصدار تقارير خاصة بالبصمة الكربونية بهدف تقليل الانبعاثات الضارة.

أما رئيسة مجلس إدارة الجمعية الكويتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، شيماء بن حسين، فقد أكدت على أن الاستدامة ليست مفهوماً جديداً، بل إنها تتطلب توعية مستمرة للمبادرين، حيث أوضحت أن العديد من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة قد لا يكون لديهم الفهم الكافي لمفهوم الاستدامة وضرورة تبنيها في عملياتهم.

في ذات الجلسة، أكدت مدير عام العلاقات المؤسسية في شركة الاتصالات الكويتية stc دانة الجاسم، أن الشركات الكبرى والصغرى تشهد تحوُّلاً عالمياً في كيفية تعاملها مع الاستدامة. وأشارت الجاسم بدور الإدارة التنفيذية في تطبيق معايير الاستدامة البيئية في عمليات الشركة، وهو ما يسهم في تحسين الأداء البيئي وتقليل التأثيرات السلبية على البيئة. وأخيراً، أكدت مستشارة الحكومة نوال الهاجري، التي تتمتع بخبرة كبيرة في مجال المعايير البيئية والحكومة، أن الشركات التي تتبنى مفهوم الاستدامة تتمتع بقدرة عالية على إدارة المخاطر، وتستطيع التعامل مع التقلبات الاقتصادية مثل ارتفاع أسعار الوقود، حيث إن الاستدامة تساهم في تقليل التكاليف على المدى الطويل.



خلاصة الجلسات

اختتمت جلسات المنتدى بتأكيد واضح على ضرورة تكامل الجهود بين مختلف الأطراف المعنية لتحقيق أهداف الاستدامة البيئية والاقتصادية في الكويت. فقد كانت الجلسات منصة مثالية لمناقشة التحديات الراهنة والفرص المتاحة في هذا المجال الحيوي. من خلال النقاشات العميقة التي جرت، تبين أن الاستدامة البيئية لا تقتصر على المبادئ النظرية بل تتطلب تبني ممارسات عملية قابلة للتطبيق على أرض الواقع.

أبرزت الجلسات الحاجة الماسة إلى تطوير الإطار التشريعي في الكويت، بما يتماشى مع المعايير البيئية العالمية المتجددة. حيث أشار العديد من المشاركين إلى أن الاستدامة البيئية تتطلب وجود تشريعات مرنة ومستدامة تواكب التغيرات السريعة في هذا المجال. وبالأخص، تم التركيز على ضرورة تدريب المحامين المتخصصين في القضايا البيئية لتسريع التقاضي وتحقيق العدالة البيئية في البلاد و الدعوة الى تأسيس لجنة وطنيه لاستدامه القانونيه البيئية تابعه للهيئة العامة للبيئة لمراجعة النصوص البيئية وفق المستجدات والظروف البيئية. كما تم التطرق إلى أهمية التوعية المجتمعية، وبخاصة عبر وسائل الإعلام البيئية، التي تعد من العوامل الرئيسية في ترسيخ مفهوم المواطنة البيئية لدى الأفراد وتحفيزهم للمشاركة الفعالة في الحفاظ على الموارد الطبيعية.

من ناحية أخرى، تم التأكيد على ضرورة تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة والتحول نحو الاقتصاد الأخضر. وتحتل الكويت موقعًا استراتيجيًا يتيح لها أن تكون رائدة في تصدير الطاقة المتجددة، ما يمكن أن يقلل من الاعتماد على النفط ويخلق فرصًا اقتصادية جديدة من خلال تبني الطاقة النظيفة.

كما أكد على أهمية الدور المحوري للمؤسسات المالية، مثل بيت التمويل الكويتي، في دعم الاستدامة من خلال تنفيذ معايير بيئية صارمة وتقديم منتجات التمويل الأخضر. وقد أشار المتحدثون إلى أن القطاع الخاص في الكويت، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة، يحتاج إلى زيادة وعيه بمفهوم الاستدامة البيئية وكيفية دمجها في استراتيجيات عمله.

وأخيراً، تجسّدت أهمية الابتكار في توفير حلول جديدة وفعّالة للتحديات البيئية، حيث سلّطت الجلسات الضوء على ضرورة استثمار الكوادر البشرية المحلية وتوجيه الجهود نحو تطوير حلول تكنولوجية مبتكرة. وفي هذا السياق، كانت الدعوة واضحة لتوظيف الجهود الوطنية وتعزيز القدرات المحلية في مواجهة التحديات البيئية.

وفي المجمل، كانت خلاصة هذه الجلسات دعوة ملحة لتسريع وتيرة التحول نحو بيئة مستدامة في الكويت من خلال التنسيق المشترك بين جميع الجهات المعنية وتوظيف الإمكانيات والموارد المتاحة لتحقيق رؤية الكويت 2035 في ظل التحولات البيئية والاقتصادية العالمية.

أبرز التوصيات :

1. التشريعات البيئية والمناخية :

- تطوير قوانين ملزمة لتقليل الانبعاثات الكربونية، مثل فرض حدود قصوى على انبعاثات الشركات الصناعية والمؤسسات الكبرى.
- وضع معايير للبناء المستدام تلزم استخدام تقنيات صديقة للبيئة ومواد بناء ذات بصمة كربونية منخفضة.
- سن قوانين لدعم التحول إلى الطاقة المتجددة وتشجيع الاستثمار في مشروعات الطاقة النظيفة.

2. الشفافية والمساءلة :

- إنشاء أنظمة لرصد الأداء البيئي وتقييم مدى تحقيق الأهداف المناخية، مع تقديم تقارير دورية للجمهور.
- تفعيل آليات مساءلة تضمن التزام كافة الأطراف بالقوانين والسياسات المتعلقة بالاستدامة.

3. إدارة متكاملة للمدن:

- تطوير منصات رقمية لإدارة الموارد الحضرية بكفاءة، مثل أنظمة ذكية لإدارة المياه، الطاقة، والنقل.
- تعزيز استخدام البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي لتحليل الأنماط البيئية ودعم اتخاذ القرار المستدام.

4. التخطيط التشاركي :

- إشراك المجتمعات المحلية في صياغة السياسات والخطط الحضرية، مما يعزز ملكية المواطنين لمبادرات الاستدامة.
- دعم مبادرات القطاع الخاص في تبني ممارسات مستدامة من خلال حوافز ضريبية ومالية.

5. تمويل الاستدامة :

- إنشاء صناديق تمويل خاصة لدعم مشاريع الاستدامة والتحول الكربوني، بالتعاون مع البنوك المحلية والدولية.
- تطوير أدوات تمويل مبتكرة مثل السندات الخضراء لجذب الاستثمارات الخاصة في البنية التحتية المستدامة.

6. التعاون الإقليمي والدولي

- الانضمام إلى المبادرات العالمية مثل اتفاقية باريس للمناخ وتبادل الخبرات مع الدول المتقدمة في مجال الاستدامة.
- تفعيل الشراكات الإقليمية مثل مجلس التعاون الخليجي لتعزيز التعاون في مجال الحوكمة البيئية.

تضمن الحوكمة الفعالة تحقيق الاتساق بين مختلف القطاعات وتوحيد الجهود نحو أهداف مشتركة. فهي ليست فقط إطارًا تنظيميًا، بل أداة لتحفيز الابتكار، تقليل الهدر، وتعزيز الاستدامة على المدى الطويل .
فإن وجود نظام تشريعي وحوكومي يضمن التناغم بين الإنسان والطبيعة لتحقيق تنمية حضرية شاملة ومستدامة.

السير الذاتية للمشاركين

د. حسين بن طفلة

محامي أمام محكمة الإستئناف و التمييز و عضو جمعية المحامين، دكتوراه في القانون وماجستير في علوم البيئة الدرجة المشتركة جامعة الكويت وعضو نقابة الصحفيين ولجنة الاصحاح البيئي و عضو الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، و المدير السابق لشرطة البيئة.



د. وجدان على العقاب

رئيس مجلس إدارة الجمعية الكويتية لحماية البيئة. الحاصلة على درجة الدكتوراه الفخرية في العمل البيئي التطوعي. ومدير إدارة التخطيط والاستعداد في الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (مركز مجلس التعاون لإدارة حالات الطوارئ) سابقا



د. شوقي منصور

أستاذ مشارك، قسم الجغرافية، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة الكويت



د. اميرة الحسن

رئيسة بعثة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الموئل للكويت ودول الخليج العربي. حاصلة على درجة الدكتوراه في الهندسة البيئية والماجستير في البيئية. كما انها مبتكرة حملة "تخضير المناطق المفتوحة في الكويت" تحت عنوان "الكويت تزرع" منذ عام 2019 وحتى اليوم. محكم لجائزة الملك حمد آل خليفة العالمية البيئية ومحكم في الجامعة الأمريكية.



د. زياد النكت

الممثل المقيم لمجموعة البنك الدولي في دولتي الكويت وقطر. حاصل على دكتوراه في الهندسة المدنية والبيئية.



مشاري عبد الله العبد الجليل

رئيس الجمعية الاقتصادية الكويتية ومدير ادارة النخبة وكبار العملاء في شركة أوريدو للاتصالات حاصل على درجة البكالوريوس في التمويل والمنشآت المالية من كلية العلوم الإدارية - جامعة الكويت .



د. بدرية الهليلي

اول كويتية وخليجية متخصصة في تصميم وتصنيع الأجهزة الحساسة النانوية، وأول محكمة كويتية في المؤتمر العالمي للطاقة والاستدامة لعام 2025. حاصله على بكالوريوس في هندسة الطب الحيوي من جامعة في الولايات المتحدة الأمريكية وحاصله على درجة الدكتوراه في الهندسة الكهربائية و الحاسوب. محكم علمي سابق في المجلة العلمية العالمية MDPI.



محمد العرييد

حاصل على شهادة إدارة الاعمال وهو مدير إدارة الحوكمة والاستدامة - بيت التمويل الكويتي. وهو محلل استثمار عالمي معتمد.



شيما بن حسين

مؤسس شركة She He Invest وهي شركة متخصصة في الاستشارات الاقتصادية والإدارية، والشريك الإداري في شركة H project ، رئيسة الجمعية الكويتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مديرة علاقات في بنك الخليج وبنك الكويت الوطني وبنك برقان، رائدة أعمال .



دانة الجاسم

مدير عام العلاقات المؤسسية شركة الاتصالات الكويتية STC، عضو حاليًا في لجنة حوكمة الشركات و لجنة استمرارية العمل، وأكملت العديد من برامج القيادة التنفيذية؛ وأحدثها برنامج Mckinsey Leadership بالإضافة إلى برنامج NBK RISE للقيادة النسائية بالتعاون جامعات INSEAD و IE للدراسات العليا لإدارة الأعمال، كما عملت الجاسم في البنك الدولي في واشنطن العاصمة بعد تخرجها من جامعة جورج واشنطن بدرجة البكالوريوس في إدارة الأعمال مع التركيز على إدارة نظم المعلومات. وفي وقت لاحق، انتقلت إلى كامكو إنفست، الذراع الاستثماري لشركة كيبكو القابضة في الكويت، حيث شغلت منصب نائب الرئيس للتسويق الاستراتيجي والعلاقات العامة، وكانت عضوًا في لجنة المسؤولية الاجتماعية للشركات واتحاد شركات الاستثمار



د. نوال الهاجري

مستشار حوكمة للعديد من الشركات، متخصصة في المسؤولية الاجتماعية، وناشطة في مجال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة. (ESG)



اللجنة التحضيرية للمنتدي



أحمد مشاري الفارس
الأمين المالي



د. فهد محمد الرقيب
نائب الرئيس



ماجد مفرج المطيري
رئيس مجلس الادارة



د. أنوار الجنفاوي



د. حصة عبدالله الهزاع



مهند عثمان المسباح



عبدالله عيسي المسباح

الخاتمة :

وفي ختام هذه الوثيقة الفنية ، أود أن أشكر جميع من ساهم و عمل على نجاح هذا المنتدى و اخص بالذكر رئيس اللجنة التحضيرية د. فهد الرقيب و الأمين المالي للجمعية الاستاذ أحمد الفارس ، وأن أهنيئ زملائي في جمعية الشفافية الكويتية على الكفاءة التي أبدوها في الاعداد لها المنتدى ، كما أود أن أعبر عن جزيل شكري و امتناني للسادة الرعاة بيت التمويل الكويتي و شركة الاتصالات الوطنية stc و لجميع الخبراء الذين ساهموا في إثراء حصيلتنا الفنية و العلمية حول أهمية الاستدامة و تأصيل لدور المجتمع المدني في الشراكة من أجل التنمية و البناء.

وإن هذه النجاحات لم تكن لتتحقق لولا إيمان الدولة الدائم بدور الشباب الوطني و بضرورة استثمار الأدوات المتاحة للتطوير و بناء المستقبل .

حفظ الله الكويت و أميرها و شعبها من كل مكروه .